النَّائبُ الشَّيخ سلمان الظَّاهر الخُزَاعِي
ودوره السِّياسي في المجلس التَّأسيسي والنَّواب العراقي (1921–1926م)

أ. م. د. هلال كاظم حميري
المديرية العامة للتربية في محافظة النَّجف
اختصاص تاريخ حديث ومعاصر

Representative Sheikh Salman Al-Zahir Al-Khuzaie And his political role in the Constituent Assembly and the Iraqi Parliament (1921-1926)

Asist.Prof. Dr. Hilal Kazem Himiri
General Directorate of Education in Najaf

Abstract:

Representative Salman Al-Zahir is one of the names that cannot be overlooked when discussing the modern and contemporary history of Iraq and the resistance movement against foreign occupation of Iraq, particularly in the regions of the Middle Euphrates over the years, especially in the early 20th century. The idea of "foundation and resistance" resonated deeply with him, manifesting in his actions and behaviors, and was expressed through tangible and clear contributions. These contributions were considered among his most significant in the field of thought and the establishment of Iraq post-British occupation.

Discussing the history of Iraq at the beginning of the establishment of the Iraqi Kingdom is incomplete, does not reach its full scope, and does not achieve its scientific and social goals without mentioning the sheikhs of the Middle Euphrates, among whom is Sheikh Salman Al-Zahir Al-Khuzai. He was a product of the central environment and the school of guesthouses in the Iraqi countryside. He realized early in his life the necessity of establishing an Iraqi entity that could keep pace with the developments in the region and the world, especially after the end of World War I (1914-1918), the formation of the League of Nations in 1919, and the introduction of human rights issues. This realization led to his participation in the committees of the Constituent Assembly and the Iraqi Parliament from 1922-1926 to draft the Basic Law for the State of Iraq during the

Article history
Received: 5/11/2024
Accepted: 3 /12/2024
Published : 31 /12/2024

تواريخ البحث
تاريخ الاستلام: **2024/11/5**
تاريخ القبول: **2024/12/3**
تاريخ النشر : **2024/12/31**

الكلمات المفتاحية: المملكة العراقية – فيصل الأول- المجلس التَّأسيسي-النُّواب العشائريون
Keywords: Kingdom of Iraq - Faisal I - Constituent Assembly - Tribal Representatives

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Hilal Kazem Himiri
hilaldr8@gmail.com

DOI:
https://doi.org/10.61710/V8N4161

monarchy.

Sheikh Salman Al-Zahir made significant contributions to the Iraqi project of building the Kingdom of Iraq during the reign of King Faisal I under the British Mandate over Iraq (April 25, 1920 - 1932). This followed the formation of the "Tribal Representatives Bloc" based on a proposal by King Faisal, who emphasized the need to involve tribal leaders in the constituent and parliamentary councils. This stemmed from his desire to establish good relations with all influential Iraqi elites to build the new Iraqi state. As evidence, the Iraqi Constituent Assembly included representatives from all Iraqi groups and ethnicities, and the representatives exerted great efforts in drafting the first Basic Law for Iraq in nearly a year. The third ministry of Al-Naqib set October 24, 1922, as the starting date for elections for the Iraqi Constituent Assembly, according to the system issued on March 4, 1922. The Assembly's tasks were defined in three points: drafting a constitution (the Basic Law) for the Kingdom of Iraq, enacting a law for the House of Representatives, and ratifying the British-Iraqi agreement. However, the Iraqi opposition, consisting of religious leaders, intellectuals, and party leaders, rejected this entirely.

الملخص:

يُعَدُ النَّائب سّلمان الظَّاهر من الأَسماء التِّي لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وحركة المقاومة ضد الانتداب الأجنبي للعراق، التِّي شهدتها مناطق الفرات الأَوسط على مدى سنوات لاسيما في بدايات القرن العشرين فقد تفاعلت معه فكرة "التأسيس والمقاومة" في ذاته وسلوكه فعّبرت عن نفسها بمعطيات ملموسة وواضحة عَدَّت من بين أهم إسهاماته في ميدان الفكر والتَّأسيس لعراق ما بعد الانتداب البريطاني.

إنّ الحديث عن تاريخ العراق في أول تأسيس المملكة العراقية لا يكتمل ولا يأخذ مداه الحقيقي ولا تتحقق أهدافة العلمية والاجتماعية من غير المرور بمشايخ الفرات الأوسط ،ومنهم الشَّيخ سلمان الظَّاهر الخُزاعِي كونه نتاج بيئة الوسط ومدرسة المضايف في الريف العراقي، إِذ أدرك منذ وقت مبكر من حياته ضرورة تأسيس كيان عراقي ليواكب التَّطورات التي شهدتها المنطقة والعالم لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1914–1918م، وتشكيل عُصبة الأُمم عام 1919م، وطرح موضوح حقوق الإِنسان، فكانت النِّتائج في الإِشتراك في لجان المجلس التَّأسيسي والنُّواب العراقي 1922– 1926م، لسن القانون الأَساس لدولة العراق في العهد الملكي.

قَدَّم الشَّيخ سَلمان الظَّاهر، أعمالا مهمة في المشروع العراقي ؛ لبناء مملكة العراق في عهد الملك فيصل الاول في ضلِّ الإِنتداب البريطاني على العراق بتاريخ (25 نيسان1920– 1932م)، بعد أَنْ تَشكلت كتلة (النُّواب العشائرية) بناء على مقترح من الملك فيصل بضرورة أشراك رؤساء العشائر في المجالس التَّأسيسية والنِّيابية، منطلقًا من رغبته في تأسيس علاقات طيبة مع كلّ نخب العراق

المُؤثرين؛ لبناء الدولة العراقية الجديدة، بدليل أَنَّ المجلس التَّأسيسي العراقي شارك فيه كلُّ الشَّرائح والإثنيات العراقية، وأَدى النُّواب جهودا مضنية في سَن أَول قانون أَساسي عِراقي خلال سنه تقريباً، إِذ حَددت وزارة النَّقيب الثَّالثة 24 ت1 1922م البدء في انتخابات المجلس التَّأسِيسي العراقي طبقًا للنظام الصَّادر في 4 آذار 1922، وحددت مهامه بثلاث نقاط هي وضع دستور(القانون الأَساس) للمملكة العراق وسن قانون مجلس النُّواب والتَّصديق على الاتفاقية البريطانية –العراقية، إِلَّا أَنَّ المعارضة العراقية المتمثلة برجال الدِّين والمثقفين ورؤساء الأَحزاب رفضت هذا الأَمر جملة وتفصيلا.

ومن هنا تبين أَهمية هذا الموضوع؛ لأَنَّ الأَحداث السِّياسية في العراق أَصبحت لها مسارات متعدد لاسيما أَنَّ النواب العشائريين، آنذاك كانوا يتمتعون بثقل عشائري كبير و يميلون إلى العنف و الاضطرابات أَحياناً، وكان غالبيتهم مع تطلعات المعارضين للوجود البريطاني في العراق، فقد مارسُوا الطَّعن في الاتفاقية البريطانية – العراقية، واعربوا عن عدم رغبتهم في التَّصديق عليها ، واستعمل قسم منهم أسلوب عدم التَّصويت عليها والتَّغيب عن جلسات المجلس، أَما موقف النَّائب سلمان الظَّاهر، فقد حَرص على عدم تمرير الاتفاقية استجابة لنداء المرجعية آنذاك حيث لم يحظر جلسة التَّصويت على التَّصديق على معاهدة 1922م، ورفضها، بَعدما استعمل المعارضون للمعاهدة أَساليب وقيم عَشائرية معروفة في الوسط الرِّيفي العراقي مثل (شد الكوفية) وغيرها.

قُسِمَ البحث على ثَلاثة مباحث سبقتها مقدمة، وتلتها خاتمة وأستنتاج، وهي كالآتي:

01 المبحث الأول: نقاط مضيئة من تاريخ قبيلة خزاعة.

02 المبحث الثَّاني: النَّائب سلمان الظَّاهر الخزاعي حياته ومواقفة.

03 المبحث الثَّاني: الدَّور السَّياسي للنائب سلمان الظَّاهر في المجلس التَّأسيسي والنِّيابي العراقي 1922–1926م.

المبحث الأول: نقاط مضيئة من تاريخ خُزاعة

كانت العشائرُ العراقية ولازالت بمثابة قبيلة واحدة؛ من الناحية الوطنية، ولا توجد أفضلية لعشيرة دون غيرها إلا بالمواقف الَّتي يصنعها أَفراد من تلك العشيرة، وأَهمها العدل بين النّاس والعمل بالعادات الحميدة والتَّقاليد الموروثة الصَّحيحة، وتصحيح كل ما هو دخيل على تلك القيم، كذلك بالمواقف الَّتي تصنعها النُّخب الواعية من المثقفين والكتاب والفنانين فإنَّها تُحسَبُ لعشيرة دون غيرها، لأَنَّ هؤلاء محسوبين على العشيرة، فَأَي عمل يقوم به فرد من العشيرة يُسجلُ لصالح عشيرته؛ لأَنَّ المجتمع العراقي عشائري بالطبع، ولا يمكن أَنْ يتخلى عن ذلك الطبع مهما وصل الفرد العشائري من المنزلة الرفيعة؛ الموقف الأخر إذا ارتبطت اسم تلك القبيلة بمواقف ذات طبيعة قدسية مثل نصرة الرَّسول والأَئمة الأَطهار عليهم السلام ، وهذا الأَمر يأخذ أهمية في حياة الشّعوب من حيث التَّفاخر بمواقف أَجدادهم في الماضي، وتبقى تلك الذِّكريات عالقة في أَذهان النَّاس مهما طالت المدة الزمنية.

وفي التَّاريخ الحديث يكشف تاريخ اتحاد الخزاعل، الذي ملأ الفراغ السياسي والبيئي الناجم عن انتزاع النَّهر، وانهيار حصن الرّماحية العثماني وذلك من خلال بناء قاعدة قوية خاصة بهم في المستنقعات المجاورة في الحسكة ولملوم (المنصوري 2012)، أدت أراضي دجلة والفرات الرّطبة دورًا بيئيًا حاسمًا بوصفها مشاتلا شاسعة للحيوانات وزراعة الأرز، و محورا للمقاومة السِّياسية وملاجئا من اضطهاد الدولة، أصبحت أهوار منطقة الرّماحية مقرًا للخزاعل الذين قادوا من خلاله اتحادًا قبليًا وأصبحوا القوة السِّياسية الأَكثر نفوذاً في منطقة الفرات الأوسط في العراق طوال القرن الثامن عشر (الريشاوي 2009).

وذكرهم محمد التميمي (ت 1831م)، بكلام بحق الخزاعل يمجد بشجاعة أفراد القبيلة، إذ أن من بين قبائل العراق خزاعة... يقال إنّهم السحاب حين يتساقطون، والأسود حين يهاجمون. (التميمي دون تاريخ، 44). وهناك وثيقة اخرى مهمة للأجيال والباحثين عن قبيلة خزاعة (مشجرة نَسب شيُوخ خزاعة في العراق) من الرحالة الالماني كارستن نيبور وهي أقدم من الوثائق البريطانية من القرن الثامن عشر يتكلّم عن نسب شيوخ خزاعة (نيبور 1778). وإنَّ أَهمية ذكرهم في كتاب الرَّحالة الأَجانب يُعطي دَليلًا على أهمية القبيلة دون غيرهم، من خلال سيطرتهم على مناطق واسعة من الأَراضي والحلفاء ومواقفهم الحربية من الدولة العثمانية آنذاك.

ومن المعلوم أَنَّ خزاعة لَم تكن على وفاق مع المحتل الأَجنبي، فكانت المعارك التي حدثت بين الجانبين يُحرِكُها وتّر واحد، عدم الرّضوخ لسلطات الانتداب، في دفع الضَّرائب، فكان الرَّد العثماني عليها قاسياً؛ من خلال استعمال طرقا متعددة في مواجهة خزاعه، ومنها القوة العسكرية التي لم تفلح مع الخزاعيين في معظم المعارك، لذلك استعمل العثمانيون سياسة فرق تسد بين العشائر العراقية فاستعملت بعض العشائر الموالية لهم في أعطائهم أراضي الخزاعل وتسجيلها لهم، وهذا ولَّدَ نتائج

أضرّت بخزاعة والقبائل العراقية، وقد كتبت عليها الكتب أو ذكرت في بطونها، وأصبحت تلك الأَحداث مُثار للجدل في التاريخ الحديث والمعاصر، فقد ساعد جفاف نهر الحلة في الثمانينات من القرن التَّاسع عشر في التَّأثير على تحالف الخزاعل؛ لأَنَّه المصدر الرئيسي لسقي مزروعاتهم واستطاع العثمانيون غلق ذلك النهر، وفصل الكثير من المجموعات العشائرية المحلية عن ولاء الخزاعل، وكذلك دس الشِّقاق بين العشائر وعوائل الشّيوخ؛ مما ساهم في إضعاف المؤسسات العشائرية، كما جرى في حوالي عام 1870م بتشجيع عشيرة الفتلة من قبل السّلطات العثمانية لتسكن منطقة السوارية (المشخاب) في الفرات الأوسط، وكان يقطنها أَصلاً عشائر النَّبهان (البوحليل وحلفائهم) وعشيرة آل ابراهيم حلفاء إمارة الخزاعل، كما جلبوا عشائر لا علاقة لها بتحالف الخزاعل ووطنوهم في أراضيهم فكانت النَّتيجة صراعا مستمرا بين عشائر المنطقة أدى إلى إضعافها، ومن ثم نجحت جهود العثمانيين في تشتيت حلف الخزاعل القديم (العطية 1988، 43) (الصكر 2009، 43)، من خلال وجود حائزين كبار للأراضي، من المشايخ والسادة، وقد تحولت الأرض من نظام الملكية الجماعية الخالي من الإجازة إلى نظام يدفع فيه بدل الإيجار وتكون الملكية الخاصة (بطاطو دون تاريخ، 102) (العطية 1988، 46).

وقعت عدد من المعارك التي حدثت على أراضي "السوارية" بين عشائر الفتلة والخزاعل وحلفائهم آل شبل وآل نبهان (البوحليل)، كذلك المعارك في منطقتي هور صليب ومنطقة أم اسباع بينهم وبين الشّيخ حسن الكمال آغا رئيس عشائر بني زريج القادم من (السّماوة– الرميثة)، الّذين استولوا على أراضي آل نبهان(البوحليل) عام 1912م، بمساندة الجنود العثمانيين، والنَّتيجة أَنَّ بني زريج طلبوا الاستسلام بعد محاصرتهم من قبل آل نبهان والخزاعل وحلفائهم آل شبل في آخر قلاع منطقة الدّعارية التّابعة اليوم إلى أراضي (ناحية القادسية حالياً) وتم نقلهم إلى أراضيهم في شمال السماوة (قضاء الرميثة حاليا) بعد إعطائهم فرصة لنقل ممتلكاتهم (حميري 2023).

وكانت قبيلة الخزاعل في صراع دائم معَ العساكر العثمانيين، وَ العشائر الموالية للعثمانيين، وكاد لا تخلو سنة من ذلك الصراع الطويل، لهذا كَتبت عنها الشعراء وتجسدت هذه المعارك بمقطوعة قديمة من الشّعر الشّعبي وهو من أَشعار امرأة من نساء الخزاعل؛ وهي الشاعرة (جخيوه الخزاعية) التي تمّدح شيخ الخزاعل ذرب بن مغامس بن شلال المتوفى في محرم عام / 1850م، الَّذي اتخذ من القلعة القديمة المشيدة في (جنوب ناحية القادسية– منطقة الكايم حالياً) مقرا له، وكانت الشاعرة "جخيوه" تشجع جيش الخزاعل في أحد حروبه ضد الجيش العثماني إذ قالت:

"حربك يـــا ذرب منـــه الطّفـــل شَـــيّب ومنـــه باشـــت اســـطنبول يتريـــب
علّـــج بيرغـــك واظهـــر للمســـيب وخلّي أهل الطبالي خان يردم خان "[1]

وفي أواخر العهد العثماني أصبحت قبيلة خزاعة تعاني من الضّعف والهوان بسبب تفكيك الحلفـــاء منها أمام الخطط العسكرية العثمانية المتتالية، وإنَّ الأَراضي الَّتي كانت تحت تصرفها أصبحت بيـــد حلفاء العثمانيين، المستفيدين قرارات الطّابو العثماني، ونظام الإِيجار، فأصبح حلفاء الأَمـــس أَعـــداء اليوم، ولم يبقَ معهم إِلَّا قبائل آل شبل وآل نبهان (البوحليل) في الشامية، لعظيم وفائهم لذلك الحلـــف القديم، إِذ كانوا متعاونين و تصدوا إلى غزوات شيخ زبيد من شمال الفرات الأَوسط وتهديدات قبائـــل المنتفق وبني زريج من الجنوب، وخير دليل على هذا التعاون أَنَّ أَحد ضباط الجيش العثماني "أرســـل إلى الفريق سامح باشا في الحلة بتاريخ 15 أيلول عام 1869م رسالة جاء فيها "بأنّ قوة من عشـــائر الشّلال (الخزاعل) وال شبل مقدارها (500) خيال و(2000) راجل بقيادة الشّـــيخ ثـــامر ال عبـــاس والشّيخ زوير بن مغامس بن شلال، وابنه منير الزوير، هاجمت الجعّارة، والشّنافية ومن ثم قائمقامية الشّامية، وتمكنت من السّيطرة على الأَراضي الزّراعية في تلك المناطق وجباية الضّـــرائب "، حيـــث كان المركز الاداري لقضاء الشامية في ناحية الشنافية عام 1869 ، فأُرسِلَت لَهم قـــوة مـــن قضـــاء الهندية مقدارها فوج واحد رافقته قوة من العشائر الموالية للسلطات الحكومية توزعت علـــى النحـــو الآتي:400 خيال من عناصر الضّبطية وعشيرة المسعود والزكاريط و(1000) رجل من عشيرة بني حسن، و(1600) رجل من عشيرة الفتلة و(300) رجل من عشيرة عُقيل فضلا عن قوة من عشـــيرة عنزة بقيادة الشّيخ محسن الهذال التي اشتبكت مع الخزاعل لمدة يومين وكانت النّتيجة مخيبـــة لآمـــال الخزاعل (المعموري 2022، 39–42) ، وهذا دليل أنَّ عشائر الخزاعل في نهاية القرن التاسع عشر أَصبحت المتحالفة مع السّلطات العثمانية وتتلقى أوامرها منها ، فبدأ العد التنازلي لقـــواهم العســـكرية والمالية، وفقدوا السّيطرة على أَهم معاقلهم في النجف والديوانية التي تعد قلب الفرات الاوسط، ومن ثم فقد أُمراء الخزاعل موردا ماليا مهم لمواجهة الهجمات العثمانية، وأصبح الخزاعل يقـــاتلون العشـــائر المتمردة عليهم والعثمانيين الدَّاعمين لتلك العشائر في وقت واحد (الصكر 2009، 177) (الخزاعـــي 2024، 467–470).

وللتاريخ نقول: إَنَّ الذين سكنوا الفرات الأَوسط هم جميعًا من المتحالفين مع الخزاعل وبفعل خطط الدَّولة العثمانية انقلبوا إِلى أعداء، رغم أَنَّ الخزاعل أَعطوهم الأراضي، عندما جاء رجال تلك القبائل

[1] التفاصيل: المسيب: مدينة تابعة لمحافظة بابل؛ الطبالي: الطربوش العثماني؛ لخان: لقب لكبار القادة الاتراك حينذاك.

إلى مناطق الخزاعل بفعل الهجرة من مناطقهم الأَصلية طلبا للعيش والحماية، وهاجروا على شكل مجموعات صغيرة أو عشائر متوسطة العدد، حملوا اسم عشائرهم المعروفة، لاسيما في جنوب العراق، وسبب الهجرة إِما (الجلوة) أو طلبًا للعيش في مناطق الفرات الأوسط، الَّتي كانت من المناطق الغنية التي تشتهر في زراعة العنبر، والفواكه والخضر وفيها مردودات مالية كبيرة، لاسيما بعد تغير مجرى نهر الفرات؛ فلم يعّد عندهم الوفاء لعهد التَّحالف مع الخزاعل بعد أن تنكروا له.

وعندما جاء البريطانيون اختلف الحال في عهدهم بعد محاولتهم تطوير الإِقطاع وترسيخه من الناحية القانونية والإدارية؛ لضمان وجود قاعدة اجتماعية يمكن الاعتماد عليها في حكم العراق، وقد كُرِسَ لموضوع الأرض وتنظيم شؤون العشائر وجعل الأرض والسّلطة بأيدي الشّيوخ الكبار، إِذ نَظر البريطانيون إِلى شيخ العشيرة على أَنَّه وسيلة نفعية في إِدارة الرِّيف العراقي، لذا وجدوا في شيوخ العشائر قوة موازية ملائمة للقوى السِّياسية الدّاخلية (التكريتي 1991، 72–73)، والبريطانيون اعتقدوا أَنَّ العراقيين المهمشين في العهد العثماني سوف يتعاونون معهم نتيجة لِما عانوه من الإِضطهاد والحرمان في العهد العثماني، وهذا ما أَشارت إِليه المس بيل، بقولها : "لقد أوضحنا إيضاحا كافياً خلال وصفنا لأساليب الإدارة العثمانية أنّ الأتراك لم يبدوا اهتماما بالسكان الشيعة في العراق ومع هذا فإنّ جميع سكان الريف تقريباً وأكثرية سكان المدن من مصبّ شط العرب إلى ما فوق بغداد بقليل هم الشيعة ، غير أنّ العنصر السنّي فضلاً عن المؤازرة التي كانت بيديها للحكومة السنية ، كان يتمتع بمنزلة اجتماعية لا تتناسب مع عدد نفوسة" (المس بيل 1971، 86) (س. المعموري دون تاريخ، 15)، ولعل النَّتيجة كانت عكسية وكان رَد العراقيون أَنَّهم أعلنوا الجهاد ضد الانكليز، وقاتلوهم في معارك شعيبة في البصرة والناصرية والعمارة والكوت والنجف وصولا إلى بغداد عام 1915–1917م.

ومما يُحسَبُ على تلك المواقف العشائرية، الآراء الَّتي يصنعها السّياسيون العشائريون الّذين ساهموا في بناء العراق، وكانت مواقفهم بحق مهمة اتجاه المصالح الوطنية للبلاد؛ لأَنَّ الملك فيصل الأول عندما أَرادَ بناء كيان العراق السياسي ارتبط في أول المطاف بشخصيات عشائرية كان لها السّبق في إِعطاء المشورة والتّضحية في رفض الانتداب ومشاريعه المشبوهة، ومنهم شخصيات عشائرية عملوا تحت اسم (النواب العشائريين) في المجلس التَّأسيسي العراقي، وكان النائب عن لواء الديوانية الشّيخ سلمان الظّاهر الخزاعي، الّذي وقف إلى جانب الملك في عدد من المشاريع التي تعطيه الحرية في استخدام القوانين وبما ينسجم مع القضايا الوطنية العراقية .

ولا غروا، أَنَّ صفحات التَّاريخ السِّياسي والاجتماعي للخزاعل، ممكن أَنْ تكونَ أَفضل من أقرانها من صفحات القبائل الأخرى في القدم، والمواقف من المحتلين، والمشاركة في بناء الاتحادات العشائرية بفضل وجود رموز عشائرية تحمل صفة الأمراء في الحرب والمواقف السّياسية، وفي بناء

الأمارة الخزعلية والمساهمة في بناء الدولة؛ لأَنَّ الإمارة الخزعلية أضعفت الوجود العثماني في الفرات الأوسط، وأيقظت البريطانيين إلى عدم معّادات العشائر بالمستقبل.

إنَّ أبناء الإمارة الخزعلية في العهد العثماني، وفرض وجودهم في العهد البريطاني، تعّد نواة للدولة العراقية الحديثة، بعد مشاركة أبناء الخزاعل، للنخب العشائرية العراقية الأُخرى ممن حملوا صفة المقاومين والمعارضين في العهدين العثماني والإنكليزي.

المبحث الثاني: الشَّيخ سلمان الظّاهر حياته ومواقفة:

هو الشَّيخ سلمان بن ظاهر بن محمَّد بن مغامس بن شلال الخزاعي (الساعدي دون تاريخ، 102) (العامري دون تاريخ، 180)، وهو من أعلام الوطنية والقومية العربية، ولِدَ في قرية أبي تبن التّابعة إلى ناحية غماس من لواء الدِّيوانية سنة 1845م وله ثلاثة أولاد هم: (شعلان، وثعبان، وغازي) (المنصوري 2012، 164) (السماك 1995، 88)، وكان من رؤساء الخزاعل المشهورين في زمانه، وهو من قادة ثورة العشرين في 30 من حزيران عام 1920م، عُيِّنَ قائم مقام لقضاء الشّامية عام 1921م[2]، وكانت تسمى (أم البعرور)[3] وكان الشّيخ سلمان آل ظاهر (الساعدي دون تاريخ، 103) (د. ك. و. 1921، 18) (الشجيري دون تاريخ، 66)، أَول موظف عهد إليه إدارة هذا القضاء في بداية عهد الانتداب وهو قضاء مدينة الشّامية، وهو من رؤساء الخزاعل في ذلك الزمان، ومن قادة ثورة العشرين، تَم تعينه في 13تشرين الأول سنة 1921م، وهو أَول قائم مقام عربي من أهل المنطقة يُعيَّنُ للقضاء، و ورد خبر تعيينه في جريدة العراق س2ع 555 الصادر بتأريخ 17آذار 1922م – رجب 1340هـ (الساعدي دون تاريخ، 104) (العطيه دون تاريخ، 197)، إِلَّا أَنَّه عُزِلَ من منصبه؛ لعدم معرفته للقراءة والكتابة (العطيه دون تاريخ، 197) ، وانتُخِبَ عضوا في المجلس التَّأسيسي العراقي عام 1922–1924م، وانتُخِبَ نائبا عن لواء الدِّيوانية في الدَّورة الانتخابية الأولى لمجلس

---

[2] الشامية مدينة عراقية صغيرة تقع ضمن منطقة الفرات الأوسط ، وتبعد بمسافة مائتي كيلو متر تقريبا الى الجنوب الشرقي من العاصمة بغداد، وبمسافة ثلاثين كيلو مترا تقريبا الى الغرب من مدينة النجف الأشرف ، وتبعد ثلاثين كيلو مترا تقريبا من شرق مدينة الديوانية ، وهي تابعة اداريا للواء الديوانية ، وكان مركز القضاء واقعا في (أم البعرور) ثم أبدلت الحكومة العراقية الملكية تسميتها وسميت الشامية في عام (1924م)وهي البلدة القائمة على الضفة اليسرى من الفرع الأيسر من نهر الفرات المعروف بشط أبو كفوف ، وتبعد 30كم غرب مدينة الديوانية ، ولقضاء الشامية أربعة نواحي هي (الشنافية والصلاحية وغماس والعباسية) ومن العشائر العربية التي سكنت القضاء (الخزاعل ، الحميدات ، آل شبل ، آل فتلة ، الكرد، بني حسن، آل علي، وآل زياد، كعب ، آل بدير ، العوابد . (ح. العطية دون تاريخ، 9) (الشجيري دون تاريخ، 65) (الحسني 1982، 159–160).

[3] وهي منطقة مرتفعة تقع على بعد (2كم) شمال شرق بلدة الشامية الحالية ، وكانت مركز تجمع الأغنام وتحيط بها المياه من جميع جوانبها (العطيه دون تاريخ، 172–173) (الحسني 1982، 153).

النُّواب العراقي عام 1925م (الوقائع العراقية 1925، 7) (الظفيري 2012، 66)، وكان من بين الموقعين على وثيقة المندوبين الستة الصّادرة في النّجف الأَشرف، وانتخب كذلك الشّيخ محمد العبطان الذي يعد "من مشايخ الخزاعل عضوا في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الرابعة لسنة 1933 ، وأنتخب عضوا في الهيئة التفتيشية في قضاء الشامية نائبا عن الديوانية في انتخابات 1932–1933 وحاز على 532 صوتا ومن المتوقع أن يكون هو الاول لولا تعرض الأنتخابات إلى تلاعب كبير من قبل قائم مقام القضاء الذي سئل عن سبب ذلك قال "هكذا تريد تلك الحكومة " (السماك 1995، 97) (الجدة دون تاريخ، 283) (جريدة العراق ، 1928) ، وكان للشيخ سلمان الظّاهر علاقات وطيدة مع ساسة العراق وزعمائه، ويحب الجميع وبينه وبينهم مراسلات وصلات سياسية، كما في الوثيقة التي نصها الشيخ جعفر محبوبة، ولكنه للأسف حذف اثنين من المندوبين الستة وهما: السيد نور آل السيد عزيز، والسيد علوان السيد عباس ، الملحق (1) ، ذُكِرَ في التقرير البريطاني لعام 1918م ما نصه "وهو الشّيخ الأكبر للخزاعل، وقد لعب دورا كبيرا في أحداث ثورة العشرين وما سبقها، وسلّم نفسه لسلطات الانتداب بعد نهاية الثورة، ويمتاز بالصّدق والعدالة وقد منعه كِبرَ سِنه من مزاولة جميع أعماله، ولم يستلم مبالغ مالية من اي جهة" (الحميداوي 2022، 48) .

وللحقيقة أَنَّ عهد مشيخة سلمان الظّاهر للخزاعل كانت عصيبة؛ لأَنَّها تقع بين نهاية العهد العثماني الأَخير وعهد الانتداب البريطاني، وماورثه من مشكلات عويصة بسبب مقاومه الخزاعل للعثمانيين، فضلا عن ظروف الحرب العالمية الاولى، ونتائجها المدمرة ومنها اسقاط الدولة العثمانية، واحتلال العراق من قبل بريطانية العظمى، ومن ثم الانتداب البريطاني على العراق، فضلا عن مشاركته الحقيقية مع أبناء الخزاعل وحلفائهم في ثورة العشرين وبالنّتيجة كان موفقاً في المساهمة في بناء دولة العراق في أب 1921م، توفي النائب سلمان الظّاهر في النجف الاشرف بتاريخ 14تموز 1926 على الرغم من وجود مصادر تؤكد وفاته عام 1928م (بصري 1999، 338)، وانتخب خلفاً له عبدالعزيز القصاب (الكعبي 2011، 98) (الظفيري 2012، 66).

مَثّلَ نواب الخزاعل عن لواء الديوانية وخلال العهد الملكي كل من الشّيخ سلمان الظّاهر، ومحمد العبطان، وسلمان العبطان، وشعلان السلمان الظّاهر، وعلي الشعلان من 1922– لغاية 1952م، ويُعدُّ الشّيخ شعلان السّلمان الظّاهر أكثر من مثل لواء الدِّيوانية من نواب الخزاعل في المجلس النّيابي بمقدار (12) دورة انتخابية، وإِنَّه أَصبح عضوا في مجلس النّواب العراقي ومحسوبا على كتلة الاتحاد الدّستوري الّتي ألفها نوري السعيد (ث. العامري دون تاريخ، 180/2)، ويبدوا أَنَّ سبب تكرار تمثيل شعلان السّلمان الظّاهر في المجلس النّيابي كونه من النّخب العشائرية، الّتي ذاع صيتها في منطقة الفرات الأَوسط، ويمتلك عِلاقات واسعة مع النّخب السّياسية المعروفة في تلك الحقبة ومنهم نوري

السعيد الذي كان أكثر السّياسيين العراقيين تأليفاً للوزارات العراقية طيلة العهد الملكي، إذ أَلّــف (14) وزارة من أصل(59) وزارة للفترة من 11 تشرين الثاني 1920م لغاية 14تموز 1958م.

المبحث الثالث : سلمان الظاهر ودورة في المجلس التأسيسي–والنواب العراقي 1922–1926

تعّد الحياة البرلمانية في العراق حديثة العهد لم يألفها العراقيين من قبل ،بل كانت الولايات العراقية الثلاث تنتخب (مبعوثيها) إلى مجلس المبعوثين العثماني (في استانبول) ،وبعد ثورة العشرين وتأسيس المملكة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ،لجأت هذه الدولة إلى التشكيلات النيابية، لتستعين بها على تنفيذ سياستها الانتدابية ارضاء وتطمينا لمصالحها الاستعمارية من جهة وإكمال المؤسسات الدستورية في العراق لمواكبة التطورات السياسية العالمية والوفاء بالعهد أمام عصبة الأمم المتحدة صاحبة قرار الانتداب على العراق (الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث 1982، 233/2–234).

وعندما تكونت الدولة العراقية في أيامها الأولى كانت هناك سياستان متعارضتان ، سياسة "وطنية" وأخرى "استعمارية" وكان الصراع بينهما تارة يكون دامياً وأخرى مؤلماً وقليل ما كان ينتهي هذا الصراع بإنتصار القوى الشعبية المعارضة ولما تطورت الأوضاع في البلاد ونشط الرأي العام في البلاد ضد القوى البريطانية تورى البريطانيون، ونشأت في البلاد سياستان متضاربتان أحدهما أطلق علية "التطرف " التي كانت تمثل المعارضة الوطنية والأخرى سياسة الأمر الواقع والمتمثلة بالكيانات المقربة من السياسة البريطانية والملك فيصل الأول ،ولكن واجهت تلك العملية معارضة حقيقية وقوية من قبل رجال الدين الذين افتوا بعد أسبوعين من بدايتها بفتوى مقاطعة الانتخابات، ومنهم الشيخ مهدي الخالصي، وعندما وَلَد المجلس التأسيسي بعد مخاض صعب بسبب سريان روح المقاطعة الشعبية والدينية للانتخاب بين ابناء الشعب، والمعارضة السياسية لا سيما ضد المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 وكانت المعارضة تبحث عن الاستقلال الناجز للعراق من نظام الانتداب البريطاني (الخالصي 2008) (س. المعموري، فتاوى مراجع الدين بالجهاد عام 1914 في وثائق الأرشيف العثماني 2022، 157).

وقد صدرت الفتاوى في النجف وكربلاء والكاظمية موجهة إلى المسلمين في العراق ،بحرَّمة المشاركة في الانتخابات لأنها تجري في ضل الانتداب الأجنبي وضد رغبات الشعب العراقي ،وأدت إلى استقالة رئيس المجلس التأسيسي ونائبة ،ومن ثم استقالة حكومة عبدالرحمن النقيب الثالثة(1921–1924) وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس المجلس المستقيل عبدالمحسن السعدون؛ واستطاع المجلس أن يسيطر على تلك الأوضاع السياسية الخطيرة ويقوم بمهامه الأساسية في عهد حكومة جعفر العسكري الأولى في 22تشرين الثاني 1923 –1924 (ب. الغزالي 2013، 18).

هذه البداية المتعثرة للحياة السياسية في العراق خلقت فجوة كبيرة بين سلطة الانتداب البريطاني والملك فيصل الاول وكانت النتيجة ،أنّ بريطانية جعلت التصويت على الاتفاقية من أولويات عمل المجلس التأسيسي، عموماً فقد اجريت انتخابات المجلس على مرحلتين وفي عهد حكومتين: المرحلة الأولى في 24 تشرين الأول 1922 في عهد حكومة عبدالرحمن النقيب الثالثة (1841–1927)، والمرحلة الثانية في 25 شباط 1924 في عهد حكومة جعفر العسكري (1885–1936) الأولى، وأعلن عبدالمحسن السعدون عن غرضة في أعادة السياسيين المنفيين إلى جزيرة "هنجام" وقد بّر بالعّهد ورجع أخر المنفيين جعفر أبو التمن (الزبيدي 1989، 118) (الأدهمي 1972، 274).

كان عدد أعضاء المجلس التّأسيسي، (100) شخص من الرّجال فقط ، أما تركيب المجلس الاجتماعية فكانت نصف الأعضاء من شيوخ العشائر وَمُلاك الأراضي، و(21) وجيهاً وتاجراً، وثمانية وزراء سابقين، وثمانية محامين، وخمسة موظفون، ولكل من الأطباء ورجال دين أَربع مندوبين، أما التّركيبة السّياسية للمجلس: المستقلون (64) مندوبا، وللحزب الحر (13) مندوبا، وللجمعية العهد (12) مندوبا، وللحزب الوطني تسعة مندوبين، ولكل من جمعية النّهضة الإسلامية، إذ أنها جمعية سرية تأسست عام 1918 في النجف، كانت تعمل على نشر الدعاية المناوئة للاحتلال البريطاني في العراق، وكان لها دور في مواجهة القوات البريطانية أثناء ثورة النجف، وانضم لها معظم الشيوخ والعلماء من الوجوه النجفية المعروفة، وحزب النّهضة الإسلامية، إذ هو حزب عراقي تأسس في 10 أغسطس 1922 في الكاظمية ببغداد. ذُكِر في منهاج الحزب أن مقاصده: توحيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية دستورية ملكية ديمقراطية، والذب عن كيان الأمة العراقية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين تضمهم حدود العراق الطبيعية، مندوب واحد فقط وكان مجموع عددهم 100 عضو في المجلس (الوردي 1986)، إنَّ خلفية وتكوين أعضاء المجلس التّأسيسي المنتَخَبين تبين أَنَّ غالبيتهم كانوا من مُلّاك الأَراضي الكبار وتجار متوسطي الأَعمار وأعضاء من العوائل العريقة، كما شكل شيوخ العشائر حوالي ثلث أعضاء المجلس، وتفاوتت مستويات نشاط نواب المجلس التّأسيسي أثناء الجلسات، فمنهم المشاكس المتأجج النشاط الذي نادراً ما تخلو جلسة من صوته، ومنهم من كان حاضراً غائباً يحدد تأييده أو معارضته بناء على عدد المؤيدين والمعارضين من النواب (الرهيمي 2010، 122) .

يبدو أَنَّ الملك فيصل الأول أراد إِشراك الجميع في هذا المجلس لهدف في نفسه وهو تحميل كل أطياف المجتمع العراقي من أثنيات ومثقفينا وعشائر مسؤولياتهم الوطنية والاخلاقية في المشاركة في التّأسيس للحكومة العراقية باستثناء الرافضين والمقاطعين لقيام ذلك الكيان السياسي (مملكة العراق) (الحسو 1984، 46) .

ورغم اهمية عملية الانتخابات إلا أنها لا تخلوا من التّزوير وعدم الدّقة لا سيما في اختيار الأشخاص وطريقة الانتخابات، وقد اجريت الانتخابات رغم ميل بعض الجهات لفرض اشخاص محددين وتزوير نتائجهم ، و على الرّغم من المسؤولية الّتي تقع على هؤلاء النّواب الذين يؤمّنوا بحقوق الأفراد والجماعات وتثبيت سياستها الداخلية، وقانون انتخاب مجلس النواب، الذي يجتمع لينوب عن الأُمة، ويراقب سياسة الحكومة واعمالها (الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث 1982، 234/2)، تمكن المجلس من انتخاب 74 من 98 مرشحاً في القائمة الرّسمية ، وإنَّ 15 من الّذين انتخبوا كانوا من المعارضة، خمسة منهم لم يكونوا مدرجين في القائمة، أما نواب الدّيوانية المنتخبين هم الشّيخ عبد الواحد الحاج سكر، وعباس علوان الياسري، وعبدالرزاق الرويشيدي، والحاج عبد المحسن شلاش، وعبد السادة عبد الحسين، والشيخ سلمان الظاهر، والشيخ رايح العطية، والشيخ شعلان أبو الجون، والشيخ مظهر الحاج كصب (السماك 1995، 112–113) (الرهيمي 2010، 84–85) .

وعلى كل حال فقد أَصرّ مجلس الوزراء العراقي في وقت مبكر من السّنة نفسها، عدم جواز الاعتراف بشرعية المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى ما لم يصادق المجلس التأسيسي العراقي عليها وعلى بنودها، وهذه إحدى حسنات وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة، فكان على الملك والمعتمد السّامي مجابهة الصّعوبات المنتظرة من إِجراء الانتخابات العامة لهذا المجلس، وكان من رأي المجلس الوزاري عدم جواز اشراك القبائل في الانتخابات في حين كان ممثل بريطانية في العراق يصّر على اشراكها (الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث 1982، 236/3) ، وهذا كان موافق لموقف الملك الذي كان يعلم أنَّ مشاركة نواب العشائر تحقق له الرّغبة في المشاركة، وتُهدأ أفراد العشائر؛ كونهم يحملون السلاح، وقد أَصّر قائلا "إنَّ الحكومة أضعف من الشَّعب بكثير ولو كانت البلاد خالية من السّلاح لهان الأَمر، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد عن المائة ألف بندقية يقابلها خمسة عشر ألف بندقية حكومية ... (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية 1978، 318/3) (الأزري 1991، 3)، إِذ حرصّت الحكومة على إِعطاء رؤساء العشائر قدر كاف في المجالس التّشريعية ومن ثم حققت هدفين من وراء ذلك؛ أولهما ارضاء العشائر وتهدئة تمرداتهم ضد الدولة، والثاني اشراكهم في مخططات الدولة المستقبلية في مواجهة الانكليز، وعرض مظلومياتهم في العهد العثماني (بطاطو دون تاريخ، 122)؛لأنَّ المعاهدة لا تعد نافذة المفعول ما لم يقرها المجلس التّأسيسي، وتعّين العلاقات الانتدابية بين العراق وبريطانيا.

وفي وقت سابق انتقد السّعدون وزير الداخلية حكومة النقيب؛ لأَنَّها لم تتبع أُسلوبه القائم على سياسة الشدة، وأوعز الملك فيصل إلى النّقيب بتقديم استقالته وفعلا قدمها النّقيب بحجة اعتلال صحته، فكلف الملك عبد المحسن السّعدون بتأليف الوزارة وكانت مهمة وزارة السّعدون إجراء انتخابات

المجلس التّأسيسي وإمرار المعاهدة، واتبع سياسة الشدة تجاه المعارضة إلّا أنّه لم يحظ بثقة الملك فقدم استقالته .

وعهد إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ وتضمن منهاجها السّعي لإكمال انتخابات المجلس التّأسيسي، وافتتح الملك فيصل المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ واعدّ افتتاحه من الأحداث المهمة في تاريخ العراق السّياسي المعاصر ؛ لأنّه أول مجلس منتخب يمثل خطوة نحو الحياة الدّيمقراطية .

أصبح السّعدون رئيساً للمجلس التّأسيسي، وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس، وبدأ المجلس أعماله بتأليف لجنة تّدقيق المعاهدة ورفع تقرير عنها من 15 عضواً برئاسة الهاشمي ووضعت اللجنة تقريرها في (65) صفحة، وختم التّقرير عرض الأمور الآتية: وهي أنّ الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كلّ الشوائب، وإجماع الرّأي على أنّ العراق يحتاج حالياً إلى المساعدة من بريطانيا، وأنّ التّعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس مركز بريطانيا ومن غير التّعديلات لا يمكن للعراق القيام بواجب التّحالف، كما أنّ في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها لا يثقل العراق .

وجرت مناقشات حامية حول المعاهدة وظهرت آراء ومواقف داخل المجلس وخارجه منها موقف الحكومة السّاعي إلى عقد المعاهدة الّذي مثله رئيس الوزراء جعفر العسكري، بأنّ المعاهدة ستؤدي إلى تأمين استقلال العراق، وموقف المعارضة داخل المجلس وظهرت فيه اتجاهات ضمن المعارضة منها اتجاه دعا إلى تعديل المعاهدة قبل إبرامها، والآخر طالب بإجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة في حين فضل اتجاه عدم البت بالمعاهدة لحين حسم قضية الموصل، وكان هناك موقف للمعارضة خارج المجلس تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون والداعي إلى رفض المعاهدة عند التصويت عليها، إزاء ازدياد المعارضة بعث المندوب السامي إنذارا إلى الملك طالباً منه أن يدعو للاجتماع لغرض المصادقة على المعاهدة وإلا فإنه سيبلغ مجلس عصبة الأمم بعدم دخول العراق في عضويته .

لهذا شعر الملك فيصل الأول بالخطر الّذي يهدد مدينة الموصل لذا رفع مسودة المعاهدة إلى مجلس الوزراء، وقرر المجلس قبولها، ومما هو جدير بالذكر أنّ سبب الاستعجال في التّصديق عليها جاء على أساس تعزيز موقف بريطانيا بالمفاوضات الجارية بينها وبين الحكومة التركية وبعد اقرارها في مجلس الوزراء تم رفع المعاهدة إلى مجلس العصبة والتّصديق عليها في 21 كانون الثاني 1924م، وبدأت مداخلات النّواب أقل حِدَّة وإثارة وأصرّوا على مناقشة القانون الأساس كونه يشيد بنيان الحكومة على أساس المسؤولية أمام الشّعب (الحكومة العراقية 1924، 1/441–446) (الظفيري 2012، 42)، واجتمع المجلس التّأسيسي العراقي لأول مرة في 27/آذار /1924م بوجود

الملك فيصل الأول (في أول خطاب للعرش في العراق، بين الأهداف الّتي من أَجلها تم انتخاب المجلس التّأسيسي، إذ جاء فيه ما نصه (إنّ الأُمَّة قد انتخبتكم أَيّها النّواب للنظر في أمور جوهرية هي الأُسس المتينة التّي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها وقال: الملك فيصل الأول لأعضاء المجلس التّأسيسي الأول الّذي افتتح في 27 آذار 1924 م في بناية مدرسة الصّنائع ببغداد، والذي يمكن اعتباره أَول برلمان عراقي، لما بعد الحكم العثماني بقوله "أنا لا أقول اقبلوا المعاهدة أو أرفضوها، وإنما أقول لكم اعملوا ما ترونه نافعًا لمصلحة البلاد؛ فإذا أَردتم رفضها فلا تتركوا فيصلا معلقا بين السماء والأَرض، بل أَوجدوا لنا طريقا غير المعاهدة، فلا تضعوا ما في يدكم من وسيلة للمحافظة على كيانكم..." (سامي دون تاريخ) (الحديدي 2024)، وعلى أَساس هذا الخطاب راح المجلس التّأسيسي الّذي يجتمع لينوب عن الأمة، ويراقب سياسة الحكومة وأَعمالها، وينظر في هذه الامور الّتي حددها الملك، الواحد تلو الأخرى بعد مناقشات وجلسات حادة عديدة (الهلالي دون تاريخ، 144/1) .

ونتيجة لهذا الموقف استطاع رئيس الوزراء في العاشرة والنصف مساءا من جمع (69) عضواً وشرح لهم الموقف وجرى التّصويت على المعاهدة، فصوت إلى جانبها (٣٧) عضواً وبينهم إثنان من لواء الديوانية عبد المحسن شلاش، ومظهر الصكب وعارضها (٢٤) عضواً منهم عبد الواحد السكر، ورائح العطية، وعبدالرزاق الرويشد، من لواء الديوانية، أما سلمان الظاهر لم يحضر التصويت بعد رفضها جملة وتفصيلا، وكان وفياً مع المعارضين للاتفاقية وامتنع (8) أعضاء عن التصويت (الحكومة العراقية 1924، 441–446)، لهذا صدر القانون الأساسي في 18 آذر 1924م الّذي يتكون من إحدى وخمسون مادة (الحكومة العراقية 1924، 38–39).

بعد التوقيع على المعاهدة كثرت الاعتراضات عليها، فأراد الملك فيصل معرفة موقف الشعب العراقي من ابرامها، فقام بزيارة النجف الأَشرف، وكربلاء المقدسة، والكوفة، والحلة، فجابهت الملك أهازيج عنيفة في المدن التّي زارها معلنةً رفضها لتوقيع هذه المعاهدة (الشجيري دون تاريخ، 361) ، وكان الرفض للمعاهدة أكثر وضوحًا في منطقة الفرات الأوسط من خلال رفع برقيات الاستنكار والاصطدام المباشر مع السلطات.

وعندما شعر أعضاء المجلس التّأسيسي بثقل النّوابِ العشائريين أرادوا تقليص تلك الصلاحيات بطرح بعض الآراء ومنها "لا يكون عضو في المجلس من لا يقرأ ويكتب" وكان الشيخ رايح العطية من المؤيدين لهذا الطرح (الحكومة العراقية 1924، 609) (مار 2006، 61) ، وهنا انبرى لهم الشيخ سلمان الشعلان وأصرّ مع أخوانه النواب بإدخال فقرة ملحقة بالقانون وهي "ويستثنى من ذلك النواب العشائريون " (الحكومة العراقية 1924، 804/2) .

ولابد من الخوض فيما يتعلق بالفقرة أولا أعلاه وهي البت في المعاهدة العراقية – البريطانية، إذ إِنَّ المجلس التّأسيسي العراقي بعد عقده (49) اجتماعًا للبت في القضايا الثلاث وعلى رأسهن

المعاهدة العراقية البريطانية، وبعد مساجلات ومداولات متعددة كان على رأسها عدم التّصديق على هذه المعاهدة إلا بعد أَخذ ضمانات عن حقوق العراق حول قضية ولاية الموصل وحلها بين العراق وتركيا وبريطانيا، وبقي الموضوع بين شد والجذب لفترة طويلة، كانت النقطة الرئيسة في نقاشات المجلس التأسيسي لمعاهدة العراقية- البريطانية لعام 1922م، حيث كانت هناك معارضة سياسية وشعبية لمعاهدة، وتطالب تلك المعارضة بتعديل المعاهدة تعديلاً يتفق مع استقلال العراق وتحقيق الأماني الوطنية، وأثرت تلك المعارضة في اجتماعات المجلس التأسيسي وانقلب كثير من أعضائه يطالبون بتعديلها قبل المصادقة، وطلبوا تأجيل البت بالمعاهدة بعد انتهاء مسألة الموصل، ويؤخذ ضمانات عن مدافعة حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها (حسن 2024) ، بذلت المعارضة النيابية جهودا للحيلولة دون المصادقة على المعاهدة البريطانية العراقية واستعملوا طرقا كثيرة في التأثير على النواب العشائريين مثل النخوة المعروفة لدى العشائر وعقد الكوفية أو الامتناع عن شرب القهوة كما جرى مع الشيخ النائب سلمان الظاهر الذي تغيب عن جلسة التصويت على المعاهدة مع شعلان أبو الجون والسيد علوان الياسري (العبودي 2008، 173/1) .

رفضت السلطة البريطانية المحتلة إجراء التعديل على المعاهدة قبل مصادقة المجلس التأسيسي عليها، وانذرت بريطانيا الملك فيصل الأول (1883-1933م) وحكومته من تداعيات عدم المصادقة منها عدم وقوف بريطانيا مع العراق في مطالبة الحكومة التركية بالموصل أَمام عُصبة الأُمم (1920-1946م) (البرقعاوي 1980، 81) ، وإِنَّ المصادقة تقوي المذاكرات البريطانية في مسألة الموصل، كما طلب المندوب السامي البريطاني هنري دوبس (1871-1934م) الملك فيصل بحلّ المجلس التأسيسي، مما شكل تهديداً مباشراً لكيان الدولة العراقية المعاصرة، والحياة الدستورية المرتقبة من الطبقة السّياسية الحاكمة آنذاك (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية 1978، 320) .

وأقرَ المجلس التأسيسي الدستور (القانون الاساسي العراقي) المملكة في 10 تموز 1924م، وقانون انتخاب النواب في 2 آب 1924 (الميالي دون تاريخ، 355)، وبذلك خَطا العراق بعد تأسيس المملكة في 23 آب عام 1921م، نحو الحياة النيابية ذات المجلسين (المجلس النيابي، مجلس الأعيان). والذي سمي بمجلس الأمة، فكان بذلك نسخة من نظام الحكم البريطاني، واصبح نظام الحكم في العراق ملكيا دستوريا يكون فيه الملك مصون غير مسؤول وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة امام المجلس النيابي، ومن الإنجازات المهمة لإقرار النظام الدستوري في العراق دخوله عصبة الامم عام 1933م، فكان أول دولة عربية تدخل تلك المنظمة الدولية بوصفه دولةً مستقلة، واستمر العمل بالقانون الأساسي العراقي وإجراء الانتخابات العامة حتى إنهاء الحكم الملكي في صبيحة 14 تموز 1958 (حسن 2024).

نص البروتوكول الملحق بالمعاهدة الأولى والموقع في20 نيسان 1923م على ما يلي: "يجب أنْ تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في عصبة الأمم وأنْ لا يتأخر انتهاؤها عن أربع سنوات من تاريخ إبرام الصلح مع تركيا، وبعد قرار عصبة الأُمم في 16 كانون الاول 1925م بإبقاء الموصل ضمن العراق الزمت بريطانيا العراق توقيع معاهدة جديدة عام 1926م؛ لدوام العلاقة بين البلدين وبعد مفاوضات بين المجلس النيابي والحكومة والملك أبلغ الملك وكيل المعتمد السامي البريطاني في 30 كانون الاول 1925م رغبة الحكومة العراقية قبول المعاهدة المقترحة مشترطا إجراء تعديلات مع عدم المساس بجوهر مسودة المعاهدة، فكان رد وكيل المعتمد السامي البريطاني على الملك هو أما أَنْ يتم قبول المعاهدة أو التنازل عن الموصل رافضًا أي تعديلات عليها (الحكومة العراقية 1924، 553/1).

واعترض الشيخ سلمان الظاهر مع عدد من نواب الديوانية على لجنة تدقيق القانون الأساسي لتعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين؛ الذي يجعل حلّ مجلس النواب مرتبطا بموافقة مجلس الأعيان، إلَّا أنَّ النائب قدم تقريرا بحصر حلّ مجلس النواب بالملك دون الأعيان وتمت الموافقة على المقترح بالأغلبية (الحكومة العراقية 1924، 1071/2) (الظفيري 2012، 27)، كما طالب النائب رايح العطية والنائب سلمان الظاهر نواب لواء الديوانية أن يكون النواب المنتخبين من أبناء اللواء وليس من خارجة لضمان التمثيل الصحيح للواء الأمر الذي عدة أغلب النواب المجلس التأسيسي غير صحيح؛ لأنَّ البلاد وحدةٌ واحدةٌ والنائب لا يمثل اللواء الّذي انتخبه بل يمثل البلاد بنحو عام (الحكومة العراقية 1924، 1285/1) ، وقدم نواب الديوانية (عبدالرزاق الرويشدي) مقترحا عن مجلس الأعيان "أنْ ينتخب مجلس النواب نصف عدد الأعيان ويتكفل الملك بانتخاب النصف الآخر" (الحكومة العراقية 1924، 558/1–559) ، وهذا لم يرقَ إِلى قسم من أعضاء المجلس فقد عارضة الشيخ سلمان الظاهر، وشعلان أبو الجون، ومظهر الصكب، ولكن تلك المعارضة لم تفلح فقد صوتوا لصالح المقترح (ياسين 2010، 76) .

ومن الامور التي اقترحها بعض النواب العشائريين عن لواء الديوانية في جلسة سرية حضرها محسن ابوطبيخ، والشيخ سلمان الظاهر، وعبادي الحسين فقط، أنّهم اقترحوا فيها على رئيس المجلس النيابي إبلاغ ممثل الحكومة العراقية "بأن الأمة العراقية الممثلة بمجلسها النيابي، تعلن ولاءَها التام نحو بريطانيا العظمى وتعرب عن رغبتها في الاستمرار معها على المناسبات التحالفية بعد انتهاء المعاهدة الحالية " (دائرة الكتب والوثائق دون تاريخ، 5)، وكان الهدف من هذا المقترح هو الاستفادة من دعم البريطانيين لمشكلة الموصل والحفاظ على أراضي العراق وحدوده البحرية والبرية مع دول الجوار الإقليمي، فضلا عن تشجيع العشائر العراقية على إِرسال المضابط إلى الحكومة لهذا الغرض (حسين 1977، 29–31) .

هنا التفت النواب العشائريون إلى مصالحهم الخاصة، إذ بذلوا جهودا مضنية من أجل التمسك بالأقطاعات الزراعية وسعى نواب العشائر إلى إدخال فقرة بالقانون تؤمن عدم نقل ملكية الأراضي الحكومية إلى غيرهم بوصفها ملكا للعشيرة فضلا عن تأمين فك المنازعات العشائرية بسلطة وقوانين العشيرة، وطالبوا بوضع قانون خاص ينظر بقضايا العشائر الجزائية والمدنية وعدم تجزئة أو تأجير الأراضي التي تحت تصرفهم والمحافظة على حقوق رؤساء العشائر الرسمين على عشائرهم وسن تلك الحقوق بقانون، فعدل الدستور لغرض تلبيتها (الفرعون 1941) (الحكومة العراقية 1924، 52) (الظفيري 2012، 27)، وعندما تم تشريع القانون الأساسي العراقي (الدستور)عام 1925حدد العرف العشائري (حميري، الريف في الصحافة العراقية 2013، 73) (العنبكي 2007، 344)، ثم صدر قانون تعديل نظام دعاوى العشائر الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وكبار الإداريين في الالوية وسُمي قانون ذيل نظام دعاوى العشائر رقم (26) الذي قضى في مادته الأولى بأنَّهُ لا تطبق لأحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية إلَّا على العشائر وأفرادها، وهكذا ظل قانون دعاوي العشائر ذات مردودات سلبية على واقع الريف العراقي طيلة سنوات الانتداب البريطاني، ويبدو أنّ البريطانيين في اصدارهم قانون دعاوي العشائر قد رضخوا للأمر الواقع بسبب معرفتهم بالطبائع العشائرية القائمة في الريف العراقي آنذاك وبذلك وضعوا عصفورين بكف واحد ولاء الشيوخ من جهة وكسب هدوء العشائر من جهة ثانية (حميري، الريف في الصحافة العراقية 2013، 74)، أما الأهداف الموجبة للإصدار هذا القانون لترضية العشائر وترجيح سلطة رؤساء العشائر تجنبا من الاصطدام معهم (ذويب 1995) (الحسني، أحداث عاصرتها 1992، 44).

أما الصحافة العراقية فلم تكن بعيدة عن عرض هذا القانون وبيان سلبياته فقد كتبت جريدة الاستقلال في مقالها الافتتاحي **(نحن حائرون في أمر هذا القانون وأساسياته، أرأيت كيف أنَّ الطرق القانونية قد سَدت بوجه أفراد العشائر أنَّهم محرومون من الاستنشاق، وأنَّ لوزير الداخلية أنَّ يجلب محضرا لبعض الدعاوى العشائرية به معامله أصولية)** (العبيدي 1970، 60)، وعندما اطمأن النواب العشائريون على تحقيق مصالحهم وقفوا مع الملك في عدم الأخذ من صلاحياته الدستورية لهذا عارضوا تعديل القرار المتعلق بحل مجلس النواب المرتبط بموافقة مجلس الأعيان، الَّا أنَّ الشيخ سلمان الشعلان كان قد عارض ذلك وطلب حصّر هذا الموضوع بشخص الملك فقط (الحكومة العراقية 1924، 1071) .

حددت انتخابات مجلس النواب بناء على عدد الذكور المؤهلين للانتخابات بنائب واحد لكلّ عشرين ألفًا، وقُسِمَ العراق على ثلاث مناطق انتخابية، وقع لواء الديوانية في المنطقة الثانية مع ألوية بغداد، وديالى، والديلم، والحلة، وكربلاء قانون انتخاب النواب، وهو أحد المكونات الرئيسة للقانون الأساسي فقد نصت المادة الثامنة من القانون عليه، وقد أبدى الشيخ سلمان الظاهر الخزاعي آراء هامة حول

مواده أثناء مناقشته ومنها موضوع تمثيل العشائر الرحل، التي لا توجد لها سجلات أحوال مدينة خاصة ببيانات أبنائها، وعارضه رئيس الوزراء جعفر مصطفى عبد الرحمن جعفر العسكري النعيمي (15 سبتمبر 1885– 30 أكتوبر 1936) السياسي والعسكري العراقي، قائلا إن باستطاعتهم التسجيل في المدن التي يراجعونها، وبذلك يتم التخلص من كلمة الرحالة، مشيرا أيضا إلى أنَّ الكثير من سكان المدن هم بالأصل من العشائر الرحل، واشترطت للترشيح للانتخابات أن يكون المرشح مسجلا في سجل المنتخبين للمنطقة التي يريد الترشيح فيها، أثارت هذه المادة ردود فعل متضاربة واحتدام النقاش حول بنودها مما دفع أحد مندوب الحلة للاحتجاج على المعارضين بقوله: إنَّ المادة قبلت ولا مجال للاعتراض عليها إلَّا بعد إكمال مواد اللائحة جميعها، وإنَّ مناقشة بعض مواد لائحة القانون الأساسي كانت بسبب تعارضها مع المعاهدة (حسان دون تاريخ، 84).

فقد باشر المجلس التأسيسي عمله وفق قانون انتخاب النواب بموجب المادة (37) من القانون الأساسي التي نصت على أنْ(يكونَ تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعي فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الاسلامية)، وفي 12 كانون الثاني 1925م صدرت الإرادة الملكية بتحديد يوم 15 من الشهر نفسه موعدا للبدء بإحضار قوائم المنتخبين الأوائل، إذ كانت أبرز أحزاب تلك الحقبة التي اشتركت بالانتخابات هي (حزب النهضة وحزب الأمة وحزب الاستقلال والحزب الوطني العراقي وجمعية الدفاع الوطني) وكان أنشط هذه الأحزاب هو حزب الأمة، الذي كان دوره بارزا في توجيه الانتخابات بينما اقتصر دور باقي الأحزاب على مراقبة الانتخابات، إذ كانت الحكومة في ذلك الوقت برئاسة ياسين الهاشمي (التي شكلت في 2آب 1924م ، واستقالت في 21حزيران 1925م (المركز العراقي للمعلومات والدراسات دون تاريخ، 34–35) .

أما مجلس النواب المنتخب قرر أنْ يكون اجتماعه في يوم 16من الشهر اجتماعا غير اعتيادي فاجتمع المجلس لليوم المذكور وفض في يوم 29/تشرين اول /1925م بعد أن عقد (47) جلسة وتتابعت اجتماعات المجلس بدورته الانتخابية الأُولى لغاية 19/كانون الثاني /1928م ومثل لواء الديوانية في هذه الدورة (10) نواب ومنهم النائب سلمان الظاهر (الظفيري 2012، 32) (العكام 1980).

أُنيطَت السلطة التشريعية وفق القانون الأساسي بمجلس الأمة المكون من المجلس الأعيان ومجلس النواب، ويضم مجلس الأعيان (20) عضوا يعينهم الملك، ومدة العضوية في المجلس (8) سنوات على ان يتبدل نصفهم كل أربع سنوات، عقدت أول جلسة لمجلس النواب العراقي في يوم الخميس 16 تموز عام 1925م وكان يوما مشهودا في بغداد، إذ أشرف فيصل الأول افتتاح الجلسة الأولى للمجلس وألقي فيها خطاب العرش، وكان مرتديا لباسه العسكري ومتكئا على سيفه الذهبي وبعد إتمام الخطاب الذي هو منهاج الوزارة، هتف النواب جميعهم بحياة الملك وأطلقت المدفعية مائة

اطلاقة، وعند ذلك انفض الاجتماع، وذهب الأعيان إلى مجلسهم لانتخاب رئيس لهم، ، وانتخبوا أول رئيس لمجلس النواب (رشيد عالي الكيلاني)[4]، الذي كان وزيرا للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون (26حزيران عام 1925م الى1 تشرين عام 1926م) مثل قضاء الشامية في مجلس الأمة العراقي (الهلالي دون تاريخ، 143–144) ، سلمان الظاهر الخزاعل، ومحسن أبو طبيخ، ودارت المناقشات بالمجلس التي تناولت مختلف الموضوعات المهمة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن العراقي في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لاسيما بعد ما أصبح السيد محسن أبو طبيخ النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبد المحسن السعدون في عام 1927م بعد أنْ دخل منافسا مع النائب سلمان البراك، وفي هذه الجلسة جرت مناقشات حول غياب الملك فيصل الأول الذي استمر أكثر من أربعة أشهر و المفاوضات التي تجري مع الانكليز بشان المعاهدة، فشكل المجلس لهذا الغرض أربع لجان لدراسة هذين الموضوعين، وقد ترأس نائب قضاء الشامية السيد محسن أبو طبيخ اللجنة الثالثة (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية 1978، 6/2) ، وبرز حزبان أساسيان لأول مرة داخل المجلس النيابي، هما حزب التقدم المؤيد للحكومة آنذاك برئاسة عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء وحزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي.

وكانت المهمة الأساس الملقاة على هذا المجلس هي تمشية مشاريع المعاهدات المعقودة بين العراق وبريطانيا وتصديقها، وما يتعلق بها من شؤون (الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس التحررية 1941، 14)، وأصبحت مجالس النواب في مرحلة العشرينيات في حقيقتها، لا سيما المدة التي تلت تشكيل المجلس التأسيسي العراقي، تشهد معارضة واضحة من قبل الفئات التي تؤمن بالديمقراطية الصحيحة، رغم قلتها والجدير بالذكر أنْ المجلس التأسيسي العراقي قد وضع الأسس الأولى لقيام حياة برلمانية عراقية لم يألفها العراقيون من قبل ولن يألفوها ، وقد نجح في أداء مهمة بوضوح في وضع (أسس دولة عراقية لكنه فشل في تحقيق المطامح الوطنية) (الأدهمي 1972، 655) .

ومهما يكن فإنَّ مرحلة الانتداب التي مرّ بها العراق، كانت مرحلة إرادة المندوب السامي البريطاني في العراق، وبقيت الحياة النيابية حبيسة نفسها وكان المنبر البرلماني يندد ويفضح تدخلات الانكليز في الشؤن الداخلية والخارجية (الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس التحررية 1941، 14) (الشجيري دون تاريخ، 359)، أضافة إلى هذا كله فان هذه المرحلة تميزت بعقد المعاهدات ومحاولة انكار الانكليز لحق العناصر الوطنية والديمقراطية بسبب سيطرتها على مؤسسات الدولة عموما، الأمر

[4] رشيد عالي الكيلاني سياسي عراقي ورمز من الرموز الوطنية العراقية، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات أثناء العهد الملكي في العراق حيث كان رئيسًا للوزراء في الأعوام 1933، 1940،1941 (ت1385هـ/ 1965م).

الذي تأكد للرأي العام العراقي والقوى الوطنية بما فيها لأعضاء كتلة (النواب العشائريون)، أنّ الحكم والمجلس لا يمثلهم، بل لم نجد للبرلمان العراقي دورا يذكر منذ انعقاد المجلس التأسيسي في اتخاذ القرار المناسب بجانب الشعب العراقي، وقد تحققت النتيجة التي أراد تحقيقها الانكليز، وانتقل العراق من دور الانتداب إلى دور المعاهدة (مار 2006، 65)، إذ انتخبت خلال المدة 1925– 1958م ما يقارب 15 مجلس، وأول هذه المجالس 15 ت2 1924م وظهر لنا أول تلك المجالس النيابية بعد المجلس التأسيسي، وكان آخر المجالس النيابية جرى يوم 5 أيار عام 1958م لإقرار الإتحاد الهاشمي وعقد أول جلساته في 10 أيار 1958م حتى أُلغِي بعد ثورة 14 تموز 1958م، لقد بلغ عدد دورات المجلس النيابي (16دورة) أول دورة عُقِدَت في 16 تموز 1925م ، وآخر دورة انتهت في 14 تموز 1958م إذ عُقِدَ خلال تلك الدورات (32) اجتماعا اعتياديا، و(15) اجتماعا غير اعتيادي، وكان في الحكم عند اجتماع أول مجلس للنواب وزارة عبد المحسن السعدون، إذ قامت بعدها إلى نهاية الحكم الملكي اثنتان وخمسون وزارة كانت آخرها وزارة أحمد مختار بابان .

الخاتمة:

تبين من السير في البحث النتائج التالية:

1- إنَّ الصِّراعات الدَّاخلية بين أفراد القبائل خلقت جوا غير مشجع للقيام بمجهودات كبيرة للقبيلة، والمتحالفين معها لاسيما مشكلات ملكية الأرض، والفلاحين، وتنظيم مياه السَّقي والمشيخة، وهذا تحصيل حاصل ربما تعاني منه معظم القبائل العراقية قديما وحديثاً.

2- الخزاعل ورثوا مشكلات مقاومة المحتلين لأرض العراق ولم يساوموا الانتداب أُسوةً بأكثر العشائر العراقية، ودفعوا ضريبتها من خلال عدم إرجاع الأراضي التي سُلِبَت في العهد العثماني من قبل عشائر عراقية معروفة مثل عشيرة الفتلة التي سيطرت على أراضي المشخاب بقوة العساكر العثمانية، بينما هي لازالت تحمل أسماء لأمراء الخزاعل مثل أراضي شلال نسبة إلى الأمير شلال بن صقر بن عباس باشا.

3- الدولة العثمانية كانت تخشى الخزاعل نتيجة تاريخهم الطَّويل في مقاومة المحتلين، وعندما جاءت بريطانية رضخت وتخوفت من التَّصادم مع معظم العشائر العراقية خوفًا من تكرار تجربة الخزاعل مع العثمانيين، أما الخزاعل أصبحوا عنصر تهدئة في عهد الانتداب البريطاني، للوعود التي أطلقها البريطانيون لمعظم شيوخ العشائر العراقية.

4- على الرغم من الواقع المرير التي كانت تشهده المنطقة و الخزاعل بالذات نهض الشيخ سلمان الظاهر من ركام السنين واستطاع أنْ يفرضَ وجود للخزاعل في بناء الدولة العراقية الجديدة، وكتب اسمة في أهم مجلس في الدولة العراقية (المجلس التاسيسي العراقي) وساهم في سن القوانين العراقية في التاريخ المعاصر.

5- كانت أهم النقاط التي أكدها الشيخ سلمان الظاهر في المجلس التأسيسي هي الحفاظ على وحدة العراق من خلال والتعاون مع البريطانيين؛ لأجل قضية الموصل لإرجاعها إلى حاضنة الوطن، ووقف مع الملك فيصل الأول بالحفاظ على صلاحياته الدستورية وفق القانون الأساسي العراقي لاسيما في حلّ المجلس وتعين نواب مجلس الأعيان .

6- لم يبالغ الشيخ سلمان الظاهر في مصالح النواب الشخصية وإنما كان يكتفي بما عنده من الأرض الخاصة بالخزاعل ودافع عن حقوق المشيخة في العراق، وكانت نتيجتها رسم قانون يسمى "قانون دعاوي العشائر العراقية"، وعلى هذا الأساس أراد قسم من النواب إقصاءه كونه لا يقرأ ولا يكتب، لهذا ساند النواب المعترضين على هذا القانون وأضاف عبارة خاصة للأعضاء الأُميين بنواب العشائر وهي: (باستثناء النواب العشائريين).

7- ساهم في البداية في رفض المعاهدة عام 1922م منطلقاً من مبدأين: البقاء متمسكاً بكلمته، وبأصوله العشائرية الريفية وعاداته وقيمة الأصيلة في (شّد طرف الكوفية) من قبل المعارضين للمعاهدة البريطانية – العراقية والمساهمة في رفض المعاهدة كونها لا تخدم تطلعات الشعب العراقي في المستقبل، واحترام رأي المرجعية الدينية.ولكنه عاد ووقع على المعاهدة بعد تعديل بعض بنودها .

8- تعّد قبيلة الخزاعل أكثر العشائر التي ساهمت بعدد مشاركات النواب العشائريين طيلة العهد الملكي، يشاطرها نواب قبيلة الفتلة في المجلس النيابي ومجلس الاعيان.

9- وكما يبدو أن حركة المعارضة العراقية لم تستثمر بشكل أفضل ولم تقترن بالتخطيط الدقيق في كل أنحاء العراق؛ وتسببت معارضة قسم من علماء الشيعة في العراق لهذه الانتخابات ورفضهم أوجه البناء الديمقراطي للبلاد بنتائج عكسية لبعض المكونات العراقية.

10- إنَّ هذه المرحلة من تاريخ العراق المعاصر قد مرت بحكم سيطرة الإنكليز المحتلين على اتخاذ القرارات السياسية التي لها مساس مباشر بحياة الشعب ومصالحه الوطنية والديمقراطية من جانب الإنكليز أنفسهم دون أَنْ تهيئ فرصة لمساهمة الشعب في صنع بعضها، أو أخذ رأيه فيها على أقل تقدير.

الملحق رقم (1)

ثمة وثيقة تعد من أهم وثائق ثورة العشرين، وتسمى وثيقة المندوبين الستة الموقعون

1- علماء النجف الأشرف:

2- سادات وزعماء ضواحي النجف الأشرف:

السيد هادي مكوطر؛ السيد محسن أبو طبيخ؛ السيد هادي زوين؛ السيد عبد الله السيد عبد الزهرة؛ السيد عبد زيد؛ سلمان الظاهر (الخزاعل)؛ مرزوك العواد (العوابد) الحاج عبد الواحد آل سكر (آل

فتلة)؛ علوان الحاج سعدون (بني حسن)؛ سلمان العبطان (الخزاعل)؛ عبادي آل حسين (آل فتلة)؛ مجبل الفرعون (آل فتلة)؛ شعلان الجبر (آل إبراهيم)؛ صدام الفنيخ (آل زياد)؛ جري آل مريع (آل زياد)؛ هنين آل حنون (آل زياد)؛ لفتة الشمخي (بني حسن)؛ جاسم آل جياد (الحميدات)؛ مهدي الفاضل (عفك)؛ ملا عزيز البو سلمان.

المراجع:

السيد محسن الأمين. *أعيان الشيعة*. تحرير تحقيق: حسن الأمين. دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1935.

أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي. *اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي*. تحرير تحقيق وتعليق: الشيخ محمد جاسم الماجد. الطبعة 1. بيروت: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، 2019.

أحمد إبراهيم الظفيري. *نواب لواء الديوانية*. الكوفة: رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الكوفة- كلية الآداب، 2012.

أحمد رفيق البرقعاوي. *العلاقات السياسية بين العراق وبريطانية 1922-1932* . بغداد: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980.

احمد عبد الرسول الشجيري. *الفرات الأوسط وأبرز الأحداث الوطنية في قضاء الشامية خلال العهد الملكي 1921-1958*. لبنان: دار الكتاب، دون تاريخ.

الحكومة العراقية. *مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924*. 1924.

الغزالي. *فقه السيرة النبوية*. الجزء 1. دمشق: دار القلم، دون تاريخ.

المركز العراقي للمعلومات والدراسات. *دليل الوزارات العراقية (1920-2003)*. دون تاريخ.

المس بيل. *فصول من تاريخ العراق القريب*. تحرير ترجمة وتعليق: جعفر الخياط. بيروت، 1971.

الوحدة الوثائقية د. ك. و. "ملاك وزارة الداخلية لسنة 1921." *البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/2542، رقم الملفة 11/2*. 1921.

الوقائع العراقية. "الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1925." *الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 27 تموز 1925*، 1925.

بان راوي شلتاغ الحميداوي. *الشامية في ضوء التقرير البريطاني السنوي لعام 1918*. بابل: دار الفرات للثقافة والإعلام، 2022.

بشير حمود الغزالي. *مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي*. النجف الأشرف: مكتبة ودار نشر التميمي، 2013.

ثامر عبد الحسن العامري. *أنساب العشائر العراقية*. بيروت: دار الموسوعات، دون تاريخ.

ثامر عبد الحسين العامري. *موسوعة العشائر العراقية*. بيروت: دار الموسوعات، دون تاريخ.

جاسم حسين الصكر. *شيخ العشيرة ودورة السياسي في العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932*. تحرير تقديم: د. ستار نوري العبودي. الحلة: دار الفرات للطباعة، 2009.

جريدة العراق. "العدد 241 بتاريخ 20 آذار." *1928*، بلا تاريخ.

حامد سوادي العطية. *الشامية بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن العشرين* . دون تاريخ.

حسن السماك. *عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924–1941*. البصرة: أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب– جامعة البصرة، 1995.

حمود الساعدي. *دراسات عن عشائر العراق الخزاعل*. بيروت: دار الموسوعات، دون تاريخ.

حنا بطاطو. *العراق الطبقات الاجتماعية ، والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية*. ترجمة عفيف الرزاز. طهران: الكتاب الأول، دون تاريخ.

دائرة الكتب والوثائق. *تقارير النواب في الجلسات السرية* . بغداد: ملفات مجلس النواب رقم الملفة 3311/1 ، دون تاريخ.

رعد ناجي الجدة. *التطورات الدستورية في العراق*. دون تاريخ.

زرري عدنان سامي. *مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي، تجربة نواب الموصل*. بغداد: مؤسسة بشار، دون تاريخ.

سامي المعموري. *مراجع الدين بالجهاد سنة 1914 في وثائق الارشيف العثماني*. كربلاء: دار الوارث، دون تاريخ.

سامي المنصوري. *الديوانية في العهد العثماني الأخير 1851–1917 دراسة لتاريخها الإداري*. بغداد: دار المدينة الفاضلة، 2012.

سامي ناظم المعموري. *انتفاضة 9 أيلول 1869 في الديوانية وتوابعها في ضوء الوثائق العثمانية*. بابل: دار الفرات للثقافة والإعلام، 2022.

—. *فتاوى مراجع الدين بالجهاد عام 1914 في وثائق الأرشيف العثماني*. كربلاء: مطبعة الوارث، مركز تراث سامراء، 2022.

ستار نوري العبودي. *المجتمع العراقي في سنوات الأنتداب البريطاني 1920–1932 دراسة في التاريخ العراقي المعاصر*. الطبعة 2. بغداد: دار المرتضى للطباعة والنشر، 2008.

سليم حسين ياسين. "الدستور العراقي الأول لسنة 1925." *مجلة أبحاث ميسان*، العدد الثاني عشر، المجلد السادس, 2010.

عادل حسن. "قرن على انعقاد المجلس التأسيسي العراقي." *مجلة الزمان*، 2024.

عبد الأمير العكام. *تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946–1958*. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1980.

عبد الرزاق الحسني. *أحداث عاصرتها*. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1992.

—. *الأسرار الخفية في حركة مايس التحررية* . بيروت: دار الكتب، 1941.

—. *العراق قديماً وحديثاً*. المجلد 7. بيروت: دار الكتب، 1982.

—. *تاريخ العراق السياسي الحديث*. بيروت، 1982.

—. *تاريخ الوزارات العراقية*. الطبعة 5. بيروت: مطبعة دار الكتب، 1978.

عبد الرزاق الهلالي. *معجم العراق*. بغداد: مطبعة النجاح، دون تاريخ.

عبد الكريم الأزري. *مشكلة الحكم في العراق، من فيصل الأول الى صدام حسين*. دون مكان طبع، 1991.

عبد الكريم حسان. *الملكية في العراق من ثورة العشرين حتى انقلاب 1958*. دون تاريخ.

عبد المجيد كامل التكريتي. *الملك فيصل الأول ودورة في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–1933* . بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1991.

علاء الرهيمي. *المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول*. تحرير مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية. الطبعة 2. بيروت: دار الكتب العراقية، 2010.

علي الكوراني العاملي. *قراءة جديدة للفتوحات الإسلامية*. بيروت، دون تاريخ.

علي الوردي. *لمحات اجتماعية*. المجلد الجزء السادس، القسم الأول. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.

علي بن محمد ابن الأثير. *أسد الغابة في معرفة الصحابة*. بيروت: دار المعرفة، 2001.

علي صالح الكعبي. *الوية الحلة والديوانية والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (1925-1958)*. ستوكهولم: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

غانم سعيد العبيدي. *التعليم الاهلي في العراق في مرحلتيه الابتدائية والثانوية، تطوره، مشكلاته*. بغداد: مطبعة الإدارة المحلية، 1970.

غسان العطية. *العراق نشأة الدولة 1908-1921*. ترجمة عطا عبد الوهاب. لندن: دار الأم، 1988.

فاضل حسين. *مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية- التركية*. بغداد: مطبعة اشبيلية، 1977.

فريق مزهر الفرعون. *القضاء العشائري*. بغداد: مطبعة النجاح، 1941.

فيبي مار. *تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي*. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. بغداد: المكتبة العصرية، 2006.

فيصل غازي الميالي. *مدينة الحمزة الشرقي عبر التاريخ*. الحلة: مطبعة المدينة الفاضلة، دون تاريخ.

قحطان حميد العنبكي. *وزارة الداخلية العراقية (1939-1958)*. بغداد: أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية (ابن رشد)، 2007.

قيس مهدي ثعبان الخزاعي. *قبيلة خزاعة في فلك التاريخ*. الطبعة 3. قم: المجتبى للطباعة المحدودة، 2024.

كارستن نيبور. *رحلات كارستن نيبور إلى الدول العربية و البلدان المجاورة*. الطبعة 2. كوبنهاغن: مطبعة البلاط الملكي ريكو لاوس مُيللر، 1778.

متعب خلف جابر الريشاوي. *إمارة الخزعل في العراق، نشأتها، وتطورها، وعلاقاتها المحلية وافقليمية 1281-1864*. النجف الأشرف: دار الضياء، 2009.

محمد التميمي. *درر المفاخر في أخبار العرب والأواخر*. المكتبة البريطانية المخطوطة الإضافية 7358، دون تاريخ.

محمد باقر المجلسي. *بحار الأنوار*. بيروت: مؤسسة دار الوفاء، 1403هـ.

محمد بن محمد مهدي الخالصي. *بطل الاسلام الشهيد الامام الشيخ محمد مهدي الخالصي*. الطبعة 1. طهران: مركز وثائق الإمام الخالصي، 2008.

محمد حسين الزبيدي. *العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام*. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1989.

محمد مظفر الأدهمي. *المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية- سياسية*. بغداد: مطبعة السعدون، 1972.

منتهى عذاب ذويب. *برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (1864-1923)*. بغداد: رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب- جامعة بغداد، 1995.

مير بصري. *أعلام الوطنية والقومية العربية*. الطبعة 1. لندن: دار الحكم، 1999.

نزار توفيق الحسو. *الصراع على السلطة في العراق الملكي* . بغداد: مطابع دار آفاق عربية، 1984.

هلال كاظم حميري. *الريف في الصحافة العراقية*. النجف الأشرف: مطبعة الميزان، 2013.

—. "قراءة في وثيقة : ال شبل ال نبهان دبلوماسية العلاقات مع الخصوم واحترام السادة الهاشمين." *مجلة اوروك للعلوم الإنسانية*، المجلد السادس عشر، العدد الأول, 2023.

وادي العطيه. *تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً*. النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، دون تاريخ.

ياسين الحديدي. "من تأريخ انتخابات المجالس النيابية في العراق." *جريدة الدستور*، 2024.